شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

الإقتصاد الرقمي في العراق: من الريع النفطي إلى فرص العمل المستدامة

"تحليل واقع سوق العمل، التحديات الرقمية، واستراتيجيات استثمار الهبة الديموغرافية"

د. سهام يوسف

17 تشرين الثاني 2025

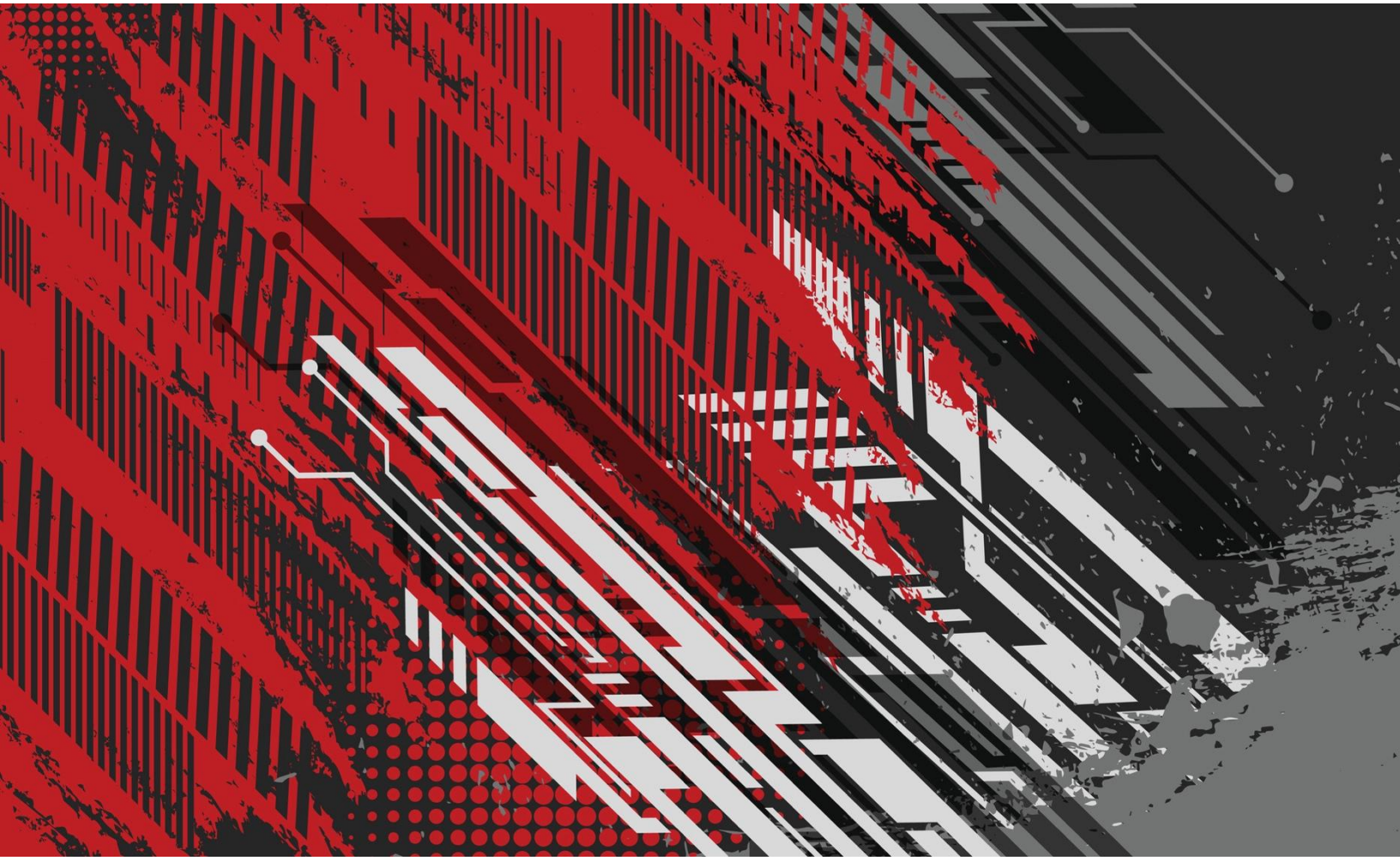

حقوق النشر محفوظة © 2025 | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+ | منذ عام ٢٠٠٩

الإقتصاد الرقمي في العراق: من الريع النفطي إلى فرص العمل المستدامة
"تحليل واقع سوق العمل، التحديات الرقمية، واستراتيجيات استثمار الهبة الديموغرافية"

المقدمة:

في عالمٍ تتسارع فيه التحوّلات كما لو كانت تسير بسرعة الضوء، لم تعد الوظائف تُخلق في المعامل والمصانع فقط، بل في المختبرات الرقمية، وفي فضاءات الذكاء الاصطناعي، والبرمجيات، وتحليل البيانات، والطاقة الخضراء. لقد أصبحت الصناعات التكنولوجية والرقمية القاطرة الحقيقية للتشغيل في القرن الحادي والعشرين، وهي التي تحدد مَن يتقدّم ومَن يتأخر، ومَن يصدّر المعرفة ومَن يستهلكه.

تشير بيانات البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية (ILO) إلى أن نمو الوظائف التقليدية في الزراعة والصناعة الثقيلة قد تراجع مقارنة بالقطاعات الحديثة والمتقدمة تقنيًا (World Bank, 2024, pp. 6-7; ILO, 2021, pp. 89-90) ويعزى ذلك إلى الأتمتة والميكنة، وانخفاض الطلب العالمي على اليد العاملة في القطاعات كثيفة العمالة، وزيادة إنتاجية الفرد الواحد. على سبيل المثال، في بعض الدول الصناعية، انخفض عدد العاملين في الزراعة بشكل كبير خلال العقدين الماضيين، بينما زاد إنتاج القطاع نفسه نتيجة التقدم التكنولوجي.(ILO, 2021, pp. 89-90)

في المقابل، يتركز النمو في الوظائف الجديدة على المهارات الرقمية والمعرفية، خصوصًا في مجالات البرمجيات، الخدمات الرقمية، الذكاء الاصطناعي، التحليل المالي الرقمي، والتجارة الإلكترونية (World Bank, 2024, pp. 6-7) ويؤكد كل من البنك الدولي و ILO أن أغلب هذه الوظائف عالية الأجور ومستدامة، وتتطلب مهارات تقنية ومعرفية، وليس مجرد العمل اليدوي التقليدي (World Bank, 2024, pp. 6-7; ILO, 2021, pp. 89-90). وبذلك، نشهد تحولًا واضحًا في هيكل سوق العمل العالمي، من الوظائف التقليدية كثيفة اليد العاملة إلى وظائف قائمة على المعرفة والتكنولوجيا الحديثة .

التحول الرقمي والبطالة في العراق: مفارقة حادة:

فبينما تتجه الأمم نحو "اقتصاد البيانات"، ما زال العراق أسير اقتصاد الريع؛ يعتمد على النفط في أكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي، ويترك بقية القطاعات في الهامش .

ومع تفاقم الضغوط الديموغرافية وتباطؤ نمو القطاعات غير النفطية، يبرز سؤال جوهري حول قدرة الاقتصاد العراقي على خلق فرص العمل مستقبلاً. فبينما تتجه الاقتصاديات الحديثة إلى الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي كقاطرة للتشغيل والنمو، يواجه العراق واقعًا مختلفًا؛ إذ تتحرك الرقمنة هنا بوتيرة لا تتوافق مع بنية سوق العمل ولا مع مهارات القوى العاملة. وهذا ما يفتح الباب لتحليل أكثر عمقًا حول المفارقة التي تطرحها التكنولوجيا في العراق: هل ستكون الرقمنة طريقًا إلى تخفيف البطالة، أم بوابة جديدة لتفاقمها إذا لم تُدار بمنهجية واضحة؟

ورغم أن الرقمنة تُعدّ محرّكًا أساسيًا للنمو وفرص العمل في الاقتصاديات الحديثة، إلا أنها في العراق تكشف عن مفارقة حادة. فعملية التحول الرقمي، في سياق اقتصادي ريعي يقوم على قطاع نفطي منخفض التشغيل، قد تساهم في زيادة البطالة. وتُظهر تجارب البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية أن الأتمتة تقلّص الوظائف الروتينية، بينما تنشأ وظائف تتطلب مهارات تقنية ومعرفية متقدمة؛ غير أن هذه الوظائف لا تستقر إلا في اقتصاديات تمتلك بنية تكنولوجية وتنمية بشرية قادرة على مواكبتها.
أما في العراق، فتسير الرقمنة بشكل غير متوازن؛ فمن جهة تُقلّل الحاجة إلى الموظفين في الجهاز الإداري التقليدي، ومن جهة أخرى لا توجد منظومة اقتصادية تخلق وظائف رقمية بديلة. فالقطاعات القادرة على جذب العمالة الشابة، مثل التكنولوجيا المالية، البرمجيات، خدمات الحوسبة، والتجارة الإلكترونية، لا تزال هامشية وضعيفة، بينما يواصل الاقتصاد الاعتماد على الوظائف الحكومية التي لا تعكس إنتاجية حقيقية .

يتحوّل التحول الرقمي، في ظل هذا الواقع، إلى كاشفٍ لهشاشة المهارات وضيق قاعدة الاقتصاد المنتج. وفي غياب سياسات لإعادة تأهيل العمال، وتحفيز الشركات الناشئة، وتطوير التعليم التقني، ستظل الرقمنة عاملًا يعمّق البطالة بدل أن يخففها، ما يدفع بالعراق إلى مفترق طرق اقتصادي حاسم خلال العقد المقبل .

الهبة الديموغرافية والشيخوخة: تحديات الفرص المستقبلية:

يعيش العراق اليوم مرحلة الهبة الديموغرافية، حيث تشكل الفئة العمرية تحت سن 14 سنة نحو 35% من السكان. هذه المرحلة تُعتبر فرصة استراتيجية لزيادة الإنتاجية إذا تم استثمار هذه القوى الشابة بشكل فعّال في التعليم والتدريب وخلق فرص العمل, ومع ذلك، تواجه البلاد تحديات كبيرة، أبرزها:

.

1. تزايد السكان الشباب: مع عدد سكان العراق الذي يبلغ نحو 45 مليون نسمة ومعدل نمو سكاني سنوي يبلغ 2.3%، يزداد عدد السكان بنحو 1.035 مليون نسمة سنويًا. وبالنظر إلى أن نحو 60% من السكان هم في سن العمل (15–64 عامًا)، يحتاج العراق إلى توفير حوالي 621,000 فرصة عمل سنويًا لمواكبة هذا النمو وضمان استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل.

2. تباطؤ نمو القطاعات غير النفطية: إذا استمر الاعتماد على النفط والوظائف الحكومية غير المنتجة، فلن يكون هناك ما يكفي من فرص العمل لاستيعاب هذه الفئة الشابة.

3. ضعف الاقتصاد الرقمي والتكنولوجي: دون استراتيجية واضحة للتحول الرقمي، فإن الهبة الديموغرافية قد تتحول إلى عبء، بدل أن تكون قوة إنتاجية.

تشير الدراسات الديموغرافية إلى أن الهبة الديموغرافية عادةً ما تستمر نحو 20–25 سنة قبل أن يبدأ السكان في سن العمل بالانخفاض النسبي مقارنة بعدد كبار السن. بالنسبة للعراق، يُتوقع أن يبدأ تأثير الشيخوخة على الاقتصاد بين 2040 و2045. عندها، سيزداد الطلب على الرعاية الصحية والمعاشات، وقد يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي، بينما سيزيد الضغط على سوق العمل إذا لم تُعزز الإنتاجية وتُدمج التكنولوجيا في الاقتصاد.

لذلك كان، يجب التهيئة مبكراً, لإستثمار الهبة الديموغرافية عبر برامج تدريبية متقدمة وتنمية القطاعات القادرة على خلق وظائف مستدامة، خصوصًا في الصناعات الرقمية والتكنولوجية. الهدف هو تحويل الشباب إلى قوة إنتاجية فعالة قبل أن يغلق قوس الهبة الديموغرافية ويبدأ الاقتصاد بدفع ثمن الشيخوخة.

هذا الواقع يجعل من الضروري التخطيط لعقدين مقبلين بحيث يشمل:

1. برامج تعليمية وتقنية مكثفة تلبي احتياجات سوق العمل.
2. سياسات تحفيزية للشركات الناشئة والصناعات الرقمية لاستيعاب الشباب.
3. بنية تحتية رقمية متطورة تدعم الابتكار والإنتاج.

ما الذي ينبغي على العراق عمله لمواجهة البطالة الرقمية؟

لكي يتحول العراق من مستهلك للتكنولوجيا إلى منتج فعلي ويؤسس اقتصادًا رقميًا مستدامًا، يجب اعتماد محاور استراتيجية متكاملة ترتكز على خمسة أبعاد رئيسية:

1. تطوير البنية التحتية الرقمية: يشمل توفير شبكات إنترنت عالية السرعة ومستقرة تغطي المدن والريف، وإنشاء مراكز بيانات متقدمة وقابلة للتوسع، وربط الجامعات والكليات والمعاهد بمختبرات الابتكار الرقمية ومصادر تعليمية حديثة. كما يجب دعم المشاريع الرقمية الحكومية والخاصة لتصبح بيئة اختبار حقيقية للابتكار والتجربة العملية.
2. إصلاح التعليم وإعادة تأهيل القوى العاملة: إدراج مهارات البرمجة، الذكاء الاصطناعي، تحليل البيانات، التجارة الإلكترونية، والأمن السيبراني ضمن المناهج التعليمية، إلى جانب برامج تدريبية مكثفة للشباب والعاطلين عن العمل بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل الرقمي. وينبغي أن تكون هذه البرامج معترفًا بها دوليًا، مدعومة بشراكات مع شركات عالمية لنقل الخبرات والتقنيات، مع تعزيز ثقافة الابتكار الرقمي بين الطلاب والمهنيين.
3. تشجيع القطاع الخاص والشركات الناشئة: تسهيل تأسيس الشركات الناشئة (Startups) في مجالات البرمجيات والخدمات الرقمية والتجارة الإلكترونية، مع تقديم حوافز استثمارية وضريبية للشركات التي تساهم في التوظيف الرقمي وتدريب القوى العاملة. كما ينبغي ربط المشاريع الرقمية بسوق العمل المحلي لضمان توليد وظائف فعلية ومستدامة، وإنشاء منظومة شراكات متكاملة بين الجامعات والقطاع الخاص والمراكز البحثية لتطوير حلول رقمية محلية.

4. تنويع الاقتصاد بعيدًا عن النفط: عبر تطوير الصناعة التحويلية، الزراعة الحديثة، الطاقة المتجددة، والخدمات اللوجستية، مع دمج التكنولوجيا في هذه القطاعات لزيادة الإنتاجية وخلق وظائف عالية القيمة. ويجب تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل الوظائف، والتركيز على قطاعات متعددة قادرة على استيعاب الشباب بشكل فعلي ومستدام.

5. إطار قانوني وتشريعي داعم: يشمل حماية الملكية الفكرية للشركات الرقمية، وضمان حقوق العمالة الرقمية بما يشمل ساعات العمل، الأجور، والتدريب المستمر. كما يجب سن تشريعات تدعم ريادة الأعمال الرقمية، تسهّل التمويل، وتخفف البيروقراطية أمام الشباب والشركات الناشئة، مع وضع سياسات وطنية للتحول الرقمي كجزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الاقتصادية العامة.

الخلاصة:

في زمن الثورة الصناعية الرابعة، النفط لم يعد وقود المستقبل، بل المعرفة، وأن الدول التي لا تستثمر في التكنولوجيا اليوم ستجد نفسها غدًا على هامش التاريخ الاقتصادي.

العراق لا تنقصه العقول ولا الإمكانات، بل تنقصه الرؤية التي ترى أن التنمية ليست في زيادة الإنتاج النفطي، بل في إنتاج الإنسان المبدع الذي يصنع برمجية، أو يصمم روبوتًا، أو يبني تطبيقًا يخدم الملايين. وحين يتحول العراق من مستورد للتكنولوجيا إلى منتجٍ لها، يمكن القول إن الاقتصاد العراقي بدأ يخطو فعلاً نحو المستقبل الرقمي، وبدأ يحوّل الهبة الديموغرافية إلى قوة إنتاجية مستدامة، بدل أن تتحول إلى عبء على الاقتصاد والمجتمع.

المراجع:

1. World Bank Group. (2024). Digital Progress and Trends Report 2023: Measuring Digitalization to Close the Divide. Washington, DC: The World Bank, pp. 6-7.

2. International Labour Organization (ILO). (2021). World Employment and Social Outlook: Trends 2021. Geneva: ILO, pp. 89-90.

الكاتب: دكتورة سهام يوسف

دكتوراه في الاقتصاد الدولي، المدرسة العليا للإحصاء والتخطيط، وارشو، بولندا. تقيم حالياً في المغرب.

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتباها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600